أوراق تأمينية

د. حيدر الكُتُبي*

تعليق على مقال الأستاذ مصباح كمال "ملاحظات نقدية على نظام التأمين الإلزامي ضد أخطار الحريق والزلازل والفيضانات"

أوجز استاذنا مصباح بعض الملحوظات القيمة، حول الصيغة الأولية لنظام التأمين الالزامي ضد أخطار الحريق والزلازل والفيضانات، من طريق مقال نُشِرَ على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين [١].

ولا يخفى ان تلك الملحوظات تُعد ذات قيمة كبيرة جدًا، إذ انها صدرت من مرجع علمي وعملي في التأمين، فضلًا عن توقيت صدورها، لا سيما ان ذلك النظام قيد التشريع، وبالتالي فأن الجهات المعنية لها أن تلتفت الى تلك الملحوظات، ذات الابعاد القانونية والاقتصادية.

لكن هنالك نقطتان اثارتا انتباهي في تعليق استاذنا مصباح، احداهما عندما أشار بما نصه "من المُسّر الآن تشريع نظام يقضي بالتأمين الإلزامي على أخطار الحريق والزلازل الفيضان رغم العوار في الصياغة"، وهذه النقطة أتفق فيها بشدة مع استاذي.

أما الأخرى والتي أوردها تحت عنوان "مفهوم إلزامية التأمين" والتي اقتبسها من كتابه المعنون "التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية" [٢] الصادر عام ٢٠١٤، ص ٨٧.

ان الزامية التأمين التي أوضحتها هذه الفقرة كنت أتمنى ان أجد من فيها سبب الزامية التأمين، لا سيما هذا النوع (تأمين أخطار الحريق والزلازل والفيضانات) محل البحث، بنحو أكثر تفصيلًا، غير ان استاذنا مصباح اكتفى بالإشارة الى ان المبرر لفكرة الزامية التأمين بما نصه "نحن ننظر الى الإلزام في التأمين من منظور الرفاه الاجتماعي والحفاظ على ثروات البلد البشرية والمادية وفي ذات الوقت توفير مصادر اضافية لتعظيم تراكم دخل الأقساط لأغراض المساهمة في التنمية الاقتصادية".

لذا فأن ما أود توضيحه بخصوص هذه النقطة، يتمثل بالفلسفة العلمية لفكرة الزامية هذا النوع من التأمين، من طريق ثلاثة محاور بنحوٍ مختصر جدًا:

المحور الأول: فشل سوق التأمين (الاختياري) في تحقيق الرفاه للمجتمع

تُشير النظرية الاقتصادية بأبسط معنى الى ان أي سوق او عقد تتوفر فيه بعض الشروط، يكون تنافسيًا بنحوٍ تام، فينتج عن ذلك السوق وكافة العقود وعمليات التبادل فيه تحقيق أقصى درجات المنفعة، لجميع أطراف تلك العقود وتلك العمليات التبادلية، وهو ما يمثل رفاه المجتمع ككل.

ومن تلك الافتراضات توفر الحرية التامة لكافة الأطراف، توفر كافة المعلومات وتماثلها لدى جميع الاطراف، عدم وجود خارجيات، سلبية أو إيجابية، لمحل العقد تُجاه الغير.

(*) اكتواري، وباحث في مجال الاقتصاد السلوكي، موظف على ملاك وزارة المالية - شركة التأمين العراقية العامة.

[١] مصباح كمال، "ملاحظات نقدية على نظام التأمين الإلزامي ضد أخطار الحريق والزلازل والفيضانات"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2024/09/مصباح-كمال...-ملاحظات-نقدية-على-نظام-التأمين-الإلزامي-ضد-أخطار-الحريق-والزلازل-والفيضانات-.pdf

[٢] مصباح كمال، (التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية)، مكتبة التأمين العراقي، ٢٠١٤، مكتبة موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: https://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2014/05/Insurance-in-Iraqi-Economic-Writings-1.pdf

وعلى وفق تلك الافتراضات التي لا تنطبق في الواقع العملي، فأن الأسواق تختلف فيما بينها في درجة اقترابها من تلك الحالة المثالية نسبيًا، أي بعبارة أخرى فأن تلك المناخات (الافتراضات)، كلما كانت غير متوافرة، كلما فشل ذلك السوق أو ذلك العقد في تحقيق رفاهية المجتمع.

ولغرض تعويض النقص الحاصل في رفاهية المجتمع، تسعى الدول الى التدخل لتعويض ذلك الإخفاق في السوق، من طريق تنفيذ السياسة العامة (Public Policy) التي تعكس فلسفتها، وإن السياسة الاجتماعية (Social Policy) تعد من أبرز أجزاء السياسة العامة، والتي تختص بقضايا التنمية والمجتمع، وتهدف إلى تحسين رفاهية الانسان وتلبية احتياجاته، وكيفية الاستجابة للحاجات العامة في المجتمع، وتتضمن مجموعة من العناصر لتحقيق أهدافها. ويعد نظام الحماية الاجتماعية (Social Protection)، أحد أبرز تلك العناصر، إذ يؤدي دور بالغ الأهمية في إستراتيجيات الحدِّ من الفقر وتقوية بنيان المجتمع، ويمثل ذلك النظام مجموعة التدخلات العامة التي تهدف إلى دعم الطبقات الفقيرة والضعيفة في المجتمع، فضلًا عن تمكين أفراد المجتمع للتعامل مع المخاطر وادارتها، ويسخر هذا النظام لتحقيق السياسة الاجتماعية، الأدوات والبرامج التدخلية الآتية[3]:

١. برامج التأمين الاجتماعي.
٢. سياسات سوق العمل.
٣. الصناديق الاجتماعية.
٤. الخدمات الاجتماعية.
٥. برامج شبكة الأمان (المساعدات الاجتماعية).

فضلًا عن ذلك، فإن المفاضلة بين تلك الأدوات، واختيار واحدة منها من دون الأخرى للتدخل في محل ما ضمن الاقتصاد، يُحدد ايضًا على وفق الفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الدولة.

وفيما يخص سوق التأمين وعقود التأمين الاختيارية، فأن طبيعة التعامل ترافقها جملة من المشاكل والتحيزات في سلوك أطرافها، تكون متداخلة نوعًا ما، وتؤدي الى فشلها في تحقيق رفاهية المجتمع.

ولغرض اختصار المقال، أمكن تلخيص ما يأتي:

١. ينبغي تحديد نقطة انطلاق أساسية تتمثل بأن أسواق التأمين، بنحوٍ عام، تفشل في تحقيق رفاهية المجتمع، وذلك بسبب وجود المشاكل والتحيزات السلوكية، والمتمثلة بمشكلتي الاختيار المعاكس (Adverse Selection) والمخاطر الأخلاقية (Moral Hazards). غير ان حجم وطبيعة ذلك الفشل يكون نسبيًا، إذ انه يختلف باختلاف مجموعة متعددة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

فضلًا عن أن هاتين المشكلتين يستند تحليلهما الى الجانب النفسي، لا سيما المخاطر الأخلاقية، فأن لهما صورًا متعددة ومتجددة.

ولكون هذه السطور تركز على هذا النوع من التأمين محل البحث، وليس على سوق التأمين بنحوٍ عام، لذا سوف نعتبر ان توفر معلومات لدى القارئ حول هاتين المشكلتين واقع معطى، وقد يتم توضيح ذلك بنحوٍ أكثر تفصيلًا في مقالات أخرى.

---

[3] Grosh, M. (2008). For Protection and Promotion: The Design and Implementation of Effective Safety Nets. Washington: World Bank Publications, p. 967.

٢. ان هذا النوع من التأمين، أي التأمين ضد أخطار الحريق والزلازل والفيضانات، يتميز بتأثره بمشكلة أو تحيز آخر من مشاكل الاقتصاد السلوكي (حديثة التنظر نسبيًا)، والمتمثلة بمشكلة العمل الخيري أو كما يطلق عليها الاسم الشائع علميًا معضلة (مشكلة) السامري (Samaritan's Dilemma).

المحور الثاني: معضلة السامري وثقافة التأمين ضد أخطار الحريق والزلازل والفيضانات

تعود هذه التسمية الى مثل حادثة وردت في انجيل لوقا، فأصبحت شائعة وتعرف بمَثَل السامري الصالح (Parable of the Good Samaritan)، وعلى وفق ذلك بينما كان السامري مسافرًا وجد في طريقه رجلًا سلبه اللصوص حتى ثيابه وضربوه، ثم تركوه طريح الأرض بين الموت والحياة. وكان لدى السامري في ذلك الموقف خياران، اما ان يتجاهل ذلك الرجل او ان يساعده، غير ان ذلك لا يشكل سوى المثل، اما بالنسبة للمعضلة فهي لا تحدث ما دامت حالة الاحتياج للمساعدة لدى الرجل خارج ارادته، أي بعبارة أخرى تحدث تلك المعضلة بالإشارة الى أي شخص يحب تقديم العمل الصالح (سامري)، بشرط ان يكون من يحصل على خيرات ذلك العمل لديه فرصة لمساعدة نفسه قبل طلب المساعدة من الغير.

وبذلك فأن هذه المعضلة تحدث لدى مانح المساعدة عندما تزداد قيمة المساعدة التي يقدمها للمحتاجين في وقت لاحق، بسبب اتكالهم عليه.

ان هذا التفسير لذلك المثل جاء أول مرة ضمن الأدبيات الاقتصادية بنحو المعضلة من قبل الاقتصادي جيمس بيوكانان (James Buchanan)[٤] عام ١٩٧٥، بما يصف الموقف لتقديم المساعدة كعمل خيري، فقد يؤدي ذلك الى تحيز سلوكي لدى المحتاج اليها، يجعله يعتمد عليها بشكل دائم كوسيلة للبقاء بدلًا من تحسين وضعه[٥].

وعلى وفق ذلك ينبغي ان تتحوط الدول من ظهور ذلك النوع من التحيزات السلوكية، من طريق استبدال الأداة الأولى (برامج التأمين الاجتماعي) بالأداة الأخيرة (برامج شبكة الأمان)، لمواجهة هذا النوع من الأخطار محل البحث. إذ إن اعتماد الأفراد على المساعدات التي تقدمها الحكومات بعد وقوع كوارث تلك الأخطار، يثبط من رغبتهم في شراء وثائق هذا النوع من التأمين، وذلك بسبب يقينهم بأن تلك الكوارث لن تدني مركزهم المالي بشكل كبير، لذا فأن برامج التأمين الاجتماعي تحد من ذلك.

وبعد هذا التقديم لفكرة التحول من التأمين الاختياري الى التأمين الاجتماعي، لهذه الأخطار محل البحث (الحريق والزلازل والفيضانات)، أصبحت توجد خطوة واحدة يمكن من خلالها توضيح فكرة الإلزامية. ولتوضيح هذه الجزئية الأخيرة يتم توضيح مفهوم برامج التأمين الاجتماعي.

إن برامج التأمينات الاجتماعية (Social Insurance Programmes Concept)[٦] توصف، بنحوٍ عام، على أنها ذلك النوع من التدخلات الحكومية التي تهدف إلى توافر خدمات الحماية التأمينية في المجتمع ضد أنواع مختلفة من المخاطر أو الاحداث السلبية[٧].

---

[٤] جيمس مايكل بيوكانان(James McGill Buchanan Jr.) (١٩١٩ – ٢٠١٣) اقتصادي امريكي من مؤسسي نظرية الاختيار.

[5] Odekon. M. (2015). The SAGE Encyclopedia of World Poverty. SAGE Publications, pp. 1361-1362.

[٦] الأصوب عند الإشارة الى البرامج الحكومية استبدال مصطلح (*Programme*) بمصطلح (*Program*)؛ لأن الأخير يشير الى مجال الحوسبة، للمزيد انظر في: M anser, M. H. (2006). Collins Dictionary for Writers and Editors. New York City: Harper Collins Publishers. P. 340.

[7] Gruber, J. (2015). Public Finance and Public Policy (15th ed.). New York: Worth Publishers. P. 336.

إذ إن التأمين الاجتماعي يمثل نظامًا، يمكن على وفقه للمجتمع أن يوفر الحماية التأمينية لكافة أفراده ضد المخاطر التي من المحتمل ان تواجههم، ويدفعون مقابل ذلك اشتراكًا نقديًا إلى ذلك النظام[٨].

وتمثل برامج التأمينات الاجتماعية، الحل الأمثل والاداة الأكثر فاعلية، لتحقيق المنفعة الاجتماعية من الخدمات التأمينية، بنحوٍ عادل نسبيًا، وتعمل على وفق مبدأ ونظرية التأمين المطبق في شركات التأمين، والمتمثل بفكرة تجميع المخاطر وتوزيعها على الأفراد، غير أن ما يميزها بنحوٍ مطلق هو الطابع الالزامي، والذي يمنع بنحوٍ تام إمكانية حدوث مشكلة الاختيار المعاكس[٩].

وقد عرفت (NAIC)[١٠] التأمينات الاجتماعية، بأنها خطة تأمين الزامي، ذات كفاءة اجتماعية، يتم ادارتها من الدولة[١١].

لذا فأن أي نوع من الخدمات التأمينية التي يحصل عليها الأفراد، تُعد تأمينًا اجتماعيًا، إذا توافرت لها الأركان الآتية[١٢]:

١. الإلزامية.
٢. تحقيق منفعة اجتماعية، أي غير هادفة للربح.
٣. تتبنى الدولة تنفيذها من طريق مؤسساتها، غير أن ذلك ليس مطلقًا، إذ قد تكلف الدولة في بعض الأحيان جهات متخصصة غير حكومية إدارة تلك البرامج، ويتم التنفيذ بإشراف الدولة، مقابل اشتراط اعتدال الأسعار، وتقديم الأرباح لهم من خزينة الدولة.

المحور الثالث: معضلة السامري في العراق وطبيعة التدخل الحكومي

قبل بضعة أشهر تحدث لي أحد الأصدقاء من شمالنا الحبيب، حول وجود مطالب ومساعٍ جادة، لدراسة مقترح منح تعويض لمتضرري حريق سوق القيصرية في أربيل. وفي خضم نقاشنا انا وصديقي، بينت له ان صرف تلك المنحة أو التعويض تُهَدِم من الثقافة التأمينية المتدنية أصلًا في العراق، وذلك لأنها تخلق نوع من التحيزات السلوكية التي تصنف كأحد أنواع المخاطر الاخلاقية، وهي ما يطلق عليه الأكاديميون معضلة السامري (Samaritan's Dilemma)، فهي تثبط من رغبة تلك الفئة المجتمعية، سواء من تضرر أو من لم يلحق به ضرر، في شراء الحماية التأمينية اختياريًا.

وبعد ثلاثة أيام من نشر مقال استاذنا مصباح في شبكة الاقتصاديين العراقيين، علمتُ ان الحكومة المحلية في محافظة أربيل بدأت بصرف مبالغ التعويض تلك، فضلًا عن بعض المزايا الأخرى. فقد أفادت وسائل

---

٧ - .S. GAO. (2005). Social Security Reform: Answers to Key Questions. New York: Cornell University, Albert R. Mann Library. P. 12.

8 .S. GAO. (2005). Social Security Reform: Answers to Key Questions. New York: Cornell University, Albert R. Mann Library. P. 12.

9 Patel, L., Plagerson, S., and Chinyoka, I. (2023). Handbook on Social Protection and Social Development in the Global South. United Kingdom: Edward Elgar Publishing. P. 81.

١٠ (*National Association of Insurance Commissioners*): الرابطة الوطنية لمفوضي التأمين، وهي منظمة أمريكية تضع المعايير وتقدم الدعم لتنظيم نشاط شركات التأمين الأمريكية، تأسست عام (١٨٧١).

11 National Association of Insurance Commissioners. (2023, 08 04). Consumer Glossary: https://content.naic.org/consumer_glossary#S .

12 Morris, S. S., Devlin, N., Parkin, D., & Spencer, A. (2012). Economic Analysis in Healthcare (2nd ed). New Jersey: Wiley. pp. 154-156.

الإعلام بما يأتي[١٣]: "بتوصية من رئيس حكومة إقليم كوردستان، مسرور بارزاني، استقبل محافظ أربيل أوميد خوشناو، اليوم الأحد ١٢ أيار ٢٠٢٤، وبحضور المسؤولين والأطراف المعنية، في ديوان المحافظة، أصحاب المحال التجارية المتضررة من حريق السوق القيصرية في أربيل.

وخلال الاجتماع، أعرب محافظ أربيل، عن قلقه من احتراق السوق وتعازيه لأصحاب المحلات التجارية وتجار السوق، مشيراً إلى أن حكومة اقليم كوردستان ومحافظة اربيل "أكثر حزنا منكم على الحادث الذي وقع في السوق"، وطمأنهم قائلاً: "لن نترككم وحدكم، وسنفعل ما بوسعنا"، مضيفا أن "كل أهالي أربيل حزينون مثلكم على احتراق السوق، فاسوق القيصرية والقلعة والمنارة تمثل هوية مدينتنا."

وأعلن، أن "التحقيقات حول تحديد أسباب الحريق مستمرة"، وخاطب أصحاب المحال: "وأنتم أيضاً أي شكوك أو معلومة منكم ستكون في محل شكر وتقدير في مساعدة التحقيقات، وأطمئنكم أنه قريباً سنعلن أسباب الحريق."

وأشار محافظ أربيل، إلى صدور عدد من القرارات لصالح الكسبة، وفي خدمة حماية الأماكن العامة، وسلامة حياة المواطنين، ومنع تكرار هذه الحوادث، ومنها:

١. البدء بالتحقيق في سبب تعطل نظام الإطفاء الثابت بسوق القيصرية.
٢. تنظيف وتنظيم السوق بالكامل وفتحه أمام المواطنين.
٣. البدء في تجديد المحلات التجارية والخارجية والشوارع وسقف السوق في أقرب وقت ممكن.
٤. حل كافة المشاكل وأوجه تقصير الماء والكهرباء في السوق.
٥. إزالة كافة المخالفات والتجاوزات وجميع المخاطر التي تسبب مثل هذه الحوادث وخاصة عدم تعليق الستائر في المحلات التجارية التي كانت السبب الرئيسي لانتشار الحريق.
٦. إنهاء عمل الحراس الذين تم تعيينهم لحماية السوق من قبل شركة أمنية خاصة، وتكليف الشرطة بحماية أمن السوق مكانهم.
٧. إعفاء أصحاب المتاجر المستأجرة من الحكومة، المتضررين من الحريق من الإيجار لمدة عام واحد.
٨. إعفاء أصحاب المحلات التجارية المتضررة من الحريق من دفع اشتراك القمامة ورفع لافتة "آرمة" اسم المحل مدة ستة أشهر.
٩. إعفاء أصحاب المحال التجارية المتضررة، من ٥٠٪ من ضريبة عام ٢٠٢٣ و١٠٠٪ من ضريبة عام ٢٠٢٤.
١٠. يمكن لأي صاحب متجر تأثر بالحريق في السوق القيصرية، بعد تلقي رسالة دعم من مديرية الأزمات في محافظة أربيل، الاستفادة من قرض بدون فوائد من مصرف "جيهان" لمدة تتراوح بين ٢٤ إلى ٣٦ شهرًا.
١١. أي صاحب متجر احترقت أمواله الموجودة في محله، بالدينار العراقي فقط، بسبب الحريق ويملك الوثائق اللازمة، ستساعد الجهات الحكومية المختصة بتعويضه من البنك المركزي فرع أربيل.

---

[١٣] موقع قناة كوردستان ٢٤ على الأنترنيت، محافظة أربيل تصدر عدداً من القرارات بشأن تعويض المتضررين من حريق السوق القيصرية: https://www.kurdistan24.net /ar/story/48949-محافظة-أربيل-تصدر-عدداً-من-القرارات-بشأن-تعويض-المتضررين-من-حريق-السوق-القيصرية

أوراق تأمينية

وأعلن محافظ أربيل، "توجيه جميع الأطراف ليكونوا معكم في تجديد السوق وسندعمكم بكل الطرق، يمكنكم من اليوم البدء في تجديد محلاتكم واستئناف أعمالكم، وحكومة الإقليم لن تعجز عن تلبية أي من احتياجاتكم".

وعلى وفق ذلك اترك للقارئ الكريم حيزًا أو مساحة للتفكير في ثلاث أسئلة:

- هل تعتقد ان أصحاب المحال التجارية في ذلك السوق، سوف يمتلكون مستقبلًا الرغبة لشراء وثائق التأمين ضد خطر الحريق بشكل اختياري؟
- هل ان تلك التخصيصات من الأنفاق العام سوف تُسهم في تعزيز احتياطيات شركات التأمين في محافظة أربيل؟
- فيما لو تم تشريع النظام محل البحث (التأمين ضد أخطار الحريق والزلازل والفيضانات)، هل تعتقد ان خزينة الدولة سوف تتحمل عبئًا ماليًا مشابهًا في المستقبل؟

نشر المقال بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠٢٤

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

http://iraqieconomists.net/ar/